

واذا دخلت بعثوا ذنوبهم فلا صحت عليهم جنت عليا اذ اذ دخل عليهم باذنهم
فهو غير متقن في ذلك فاذا اكله كلهم المعروف بالعتق وقد تعبوا وترك
حفظه عن اكله يجزى من مجزى من شارب من شوارب المشركين
في انه يكون ضامنا فاما اذا كان الكلب غير معروف بالعتق لم يضمن اهله
حبر ليداله قول النبي صلى الله عليه واله وسلم العجايبا وخرج البيهقيان
والمعتمد بن جبران بن دابة انه لا يربيه فيه ولا انش **حبر** وروى محمد بن منصور
باستادته عن امير المؤمنين علي عليه السلام انه كان يضمن صاحب الكلب اذا عرف
بغارة ولا يضمنه اذا عقر ليلاد **حبر** ذلك على ان العقون اذا وصله صفا
بغارة اكان متعديا في ارثاله لان مولاه لا يفتقر الى حفظ الكلب له فصار
يضمن وان كان حتى في الليل فانه لا يضمن لانه لا يكون متعديا في ارثاله
لكن له ان يحفظه ليل على نفسه وقاله **حبر** الخبز على ان من وقع
دابته التي تعقر في شارب من شوارب المشركين جنت بيدها ورجلها و
بعضونها وصية لها حتى عاجدت منها لانه يكون متعديا في رطبها
في الطريق **حبر** وعن النبي صلى الله عليه واله وسلم انه قال العجايبان
والبيهقيان والبيهقيان **حبر** ذلك على ان مالك غير معروف بالعتق
من دابة او بهيمة فانه لا ضمان على صاحبها اذ لم يكن مجربا **حبر** على ان
البيه اذ انما رت على لاجزا التي يجترقونها فلا ضمان على المستحق وكذلك
المعتمد بن جبران **حبر** على ان الدابة والبهيمة اذا جنت برجلها
من رت وتعبت من صاحبها في شاربها فلا ضمان عليه لانه غير متعدي فاما اذا
استانها في طريق من طريق المسلمين شربا او شربا واعنتها غنما عظيما حتى
فجحت برجلها شربا فاصابت الغنم او جنت عليه كان صليحها ضامنا
لانه متعدي في ذلك الا ترى انه يمكن الحفظ بان يشترط صاحبها شربا هيتا
وعلى مهل مقع السلامة من ذلك **حبر** وروي ان ناقة البزاة من غارت
دخلت حيايقا فافسدتها فاق النبي صلى الله عليه واله وسلم فقتل على همل
الماشية يحفظها بالليل وعلى همل الزرع يحفظه بالليلات وضمن اهل الماشية
ما افسدت وفي بعض الاقضية وعلى همل المواشي ما افسدت مواشيتهم بالليل
وروي ما افسدت ضمن اهل الماشية ما افسدت ليلاد **حبر** ذلك على ان
البهيمة او الدابة اذا دخلت رزقه قوم ليل فافسدته ضمن اربابها الضابط
الزروع ما افسدت من رزقه وانه لا ضمان عليه فيما افسدته فصار اولين النبي
صلى الله عليه واله وسلم لما قضى على همل الماشية يحفظها بالليل كان من يحفظها
متعديا في ارثالها فزعم الضمان كان من وقت دابة في شارب المشركين

لا يضمن

فانه يضمن فان قيل ان هذا الحكم هو حكم سليمان بن داود عليها السلام وهو
مستوح في شربنا بقول النبي صلى الله عليه واله وسلم العجايبان قلت
هذه دعوى غير مسلمة بل هذا الحكم غير مستوح اذ فيه ما ثبته اولاً وثبت
العجايبان لا ضمان له وانما هو لفظ محتمل ولا يجب الفسخ وتاويله
اذ لم يلزم صاحبها حفظها ولم يكن متعديا في ارثالها وترك حفظها فيكون
عاقبا وما ذكرناه من الخبر الاول صفة لسن العادة في الماشية يحفظها بالليل
كما ان العاقد فيها انها لا تربط في طريق المسلمين فمما يضمن ما يكون منها
يربطها في طريق المسلمين كذلك يضمن ما يكون منها اذا ارسلها والمعتمد
يكون متعديا في فعله **حبر** وعن امير المؤمنين علي في ربيعة في اليمن على زبية
حجرت وها ليضطرب واسرعها فلما وقع فيها اسد اطلقوا المتعديين والجدد وعاقب
باخر وكذلك الاخر تعاقب باخر حتى سقطوا كلهم في الزبية غير خيم لانه
وقته بعضهم فان اذ اوليا الثلاثة ان يطالبوا اوليا الاول الذي حادب بالبيهم
فقتل عظم ان يكون الاول ربع الذرية لانه مات فوقه ثلثه وللثاني الثلث لانه
مات فوقه اثنان وللثالث نصف الذرية لانه مات فوقه والجدد والرابع دية
كامله لانه لم يميت فوقه احد وقال جمع من الفقهاء بل هذا القدر من الذرية اذا
رضيت بما قضيت والا فانوار رسول الله صلى الله عليه واله وسلم الحكيم يدركم فانوار
رسول الله صلى الله عليه واله وسلم فقتلوا عليه القدر فماتوا وقضى على
عليهم اجابة وامضاء **حبر** التمدد فان اصحابنا ذكروا فيه ان عليا على
اجب ذلك على طريق الصلح فيما بينهم لا على طريق الحكم الجزم بل لانه قال
لم ان رضيت به والا فانوار رسول الله صلى الله عليه واله وسلم فلو كان حكمه حكما
جزما لم يشترط فيه رضاه لان الحكم لا يكون عوقفا على رضاه المضموم والفي
صلى الله عليه واله وسلم يجوز ان يكون امضاء على طريق الصلح وقيل وانما ثبت
وكان حكما شرعيا جاز ان يكون مستوحا وقيل هذا للضعف لانه راد
الجسوس بل المعتمد وهو ضعيف **حبر** وان حجة ثمة هذه الجازية الآن كانت
الجواب فيها على اصل الجازية لان الاول يكون دية من بيت المال لفضه
على ان من مات بار حجام الناس في طريقه ومسجد كانت دية من بيت المال ودية
الثاني على عاقلة الاول لانه هو الحيازة ودية الثالث على عاقلة الثاني ودية
الرابع على عاقلة الثالث **حبر** هذه المعنى بان قاله الناطق بالحوائج
الحجاب دية الاول في بيت المال على اصح علم فليطلب بالجب ان يكون دية
هذه اذ لا ضمان لاحيه في ماله او يكون على الجازية ان كان الحفظ في موضع الجازية
ان يجزى فيه ولا يضمنه هذه امن مات في رجمه لانه مات بقتل غيره وله وان

الناظر